مُجبرون على الرحيل

قصص الظلم ضد المهاجرين في الجزائر

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

صورة الغلاف:

عائلات نيجيرية تعرضت لطرد جماعي وفق إجراءات موجزة، تصل إلى أغاديز، النيجر، بعد رحلة طويلة في شاحنات مفتوحة ومزدحمة

© فرانشيسكو بيلينا

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2018

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2018

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية

Peter Benenson House, 1 Easton Street

London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 28/9512/2018
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

منظمة العفو الدولية

خلفية

على مدى العقدين الماضيين، أصبحت الجزائر إحدى بلدا للعبور المؤقت، أو الوجهة النهائية لمواطنين كثيرين من مواطني غرب ووسط أفريقيا الساعين وراء فرص العمل في مختلف القطاعات، وعلى رأسها البناء والزراعة.

↑ يعمل محمد منذ أكثر من شهرين كعامل بناء لحساب وحيد. ويكسب حوالي 1.200 دينار جزائري يوميا (حوالي 10 دولارات أمريكية) © بشير

وعلى الرغم من الأعداد الكبيرة الموجودة في الجزائر من المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين من الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، لا تزال الجزائر تفتقر إلى إطار قانوني واضح بخصوص العمال المهاجرين، ولا يزال ليس لديها قانون للجوء، وذلك بعد مرور أكثر من خمسين عاما على مصادقتها على اتفاقية اللاجئين الصادرة عام 1951.

ولحين إنشاء نظام وطني للجوء في الجزائر، تتولى مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) تسجيل طالبي اللجوء وإجراءات البت في طلبات اللجوء من خلال مكتبها الواقع في مدينة الجزائر العاصمة، لكن اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين يعانون من الحماية غير الكافية حيث إن السلطات الجزائرية قد لا تعترف تلقائيا بوضعهم، كما لا تؤهلهم بطاقات المفوضية لاستخراج بطاقات إقامة في الجزائر.

في عام 2008، اعتمدت الجزائر القانون رقم 08-11 الذي يحكم شروط الدخول والإقامة والتنقل بالنسبة للمواطنين الأجانب. ويعامل هذا القانون الهجرة غير النظامية معاملة الجرم الجنائي الذي يُعاقَب عليه بالسجن لمدة تصل إلى سنتين، وينص على إجراءات قانونية لطرد المهاجرين من الجزائر. ويعاقب القانون على عدم الامتثال لأمر الطرد بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات. كما استحدَث القانون رقم 09-01 الصادر في 25 فيفري/شباط 2009 لتعديل قانون العقوبات جريمة جنائية جديدة هي الخروج غير القانوني، سواء من قبل المواطنين الجزائريين أو المواطنين الأجانب، وهي الجريمة التي يعاقَب عليها بالسجن لمدة تصل إلى ستة أشهر. وينص القانون رقم 81-10 لعام 1981 الخاص بشروط تشغيل العمال الأجانب على أن استخراج تصاريح العمل لا يتم إلا للوظائف التي يتعذر على المواطنين الجزائريين شغلها. كذلك فإن المواطنين الأجانب مطالبون بالحصول على تصريح عمل قبل دخول الجزائر حتى يتمكنوا من التقدم بطلب استخراج بطاقة إقامة. هذه القوانين مجتمعة تعني أن مواطني الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الذين يهاجرون إلى الجزائر بحثا عن العمل لا يتم تسجيلهم في أغلب الأحوال؛ وهكذا فإنهم لا يستطيعون تسوية أوضاعهم أثناء وجودهم بالجزائر، ومن ثم يتعرضون لخطر الملاحقة القضائية والسجن والمضايقة من جانب السلطات.

حالات الطرد

حتى عام 2012، كانت السلطات تقوم بطرد المهاجرين غير المسجلين عبر معبر تين زاوتين بين الجزائر ومالي، ولكن في 2012، تم إغلاق الحدود رسميا بين الجزائر ومالي عقب اندلاع القتال في شمالي مالي.

ومنذ صيف 2014، قصدت أعداد متزايدة من مواطني النيجر المدن الجزائرية الساحلية، وخصوصا النساء والأطفال الآتين من ناحية كانتشي الريفية الواقعة في النيجر، في جنوب شرقي منطقة زيندر، وانخرط الكثيرون من هؤلاء في التسول في الجزائر. وفي ديسمبر/كانون الأول 2014، عقدت الجزائر اتفاقية مع النيجر بهدف إعادة مواطني النيجر غير المسجلين من الجزائر. وفي اجتماع رسمي في نيامي مع باحثي منظمة العفو الدولية في ديسمبر/كانون الأول 2017، ذكر وزير داخلية النيجر أنه كان ينبغي على الجزائر أن تعيد جميع النساء والأطفال الذين يقومون بأعمال التسول في الجزائر؛ لكونهم "مسؤولين عن نشر صورة سلبية للنيجر بالخارج". وقال إن "حالات الإعادة" هذه كان من شأنها أن تثني الناس عن الهجرة غير النظامية إلى الجزائر.

وتزعم سلطات الجزائر والنيجر أن هناك شبكات إجرامية تقف وراء التدفق الكبير للمهاجرين، وتقول إن تلك الشبكات أرغمت هؤلاء الناس على التحرك والعمل في شبكات التسول. وتوحي رواية السلطات بأن هؤلاء الناس قد يكونون ضحايا للجريمة المنظمة وبالتالي يحق لهم التمتع بالحماية الدولية؛ لأنهم سيصبحون معرضين للمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان إذا تم إرجاعهم إلى موطنهم الأصلي.

ومع ذلك، فعلى إثر عقد اتفاقية الإرجاع الثنائية، نفذت السلطات الجزائرية عمليات توقيف وطرد جماعي إلى النيجر شملت الآلاف من مهاجري النيجر غير المسجلين، واستهدفت في البداية النساء والأطفال ومع مرور الوقت استهدفت أيضا العمال الذكور المهاجرين من النيجر. وفي عام 2016، وسّعت السلطات الجزائرية من نطاق هذه التحركات لتشمل المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين من دول أخرى بغرب أفريقيا فضلا عن النيجر – تتضمن مالي وغينيا كوناكري والكاميرون – وقامت بنقلهم قسراً نحو الحدود الجنوبية للجزائر. وفي ديسمبر/كانون الأول 2016، قامت قوات الأمن بتوقيف نحو 1,500 مهاجر ولاجئ بمدينة الجزائر من مواطني دول جنوب الصحراء، وقامت بطرد المئات منهم على نحو تعسفي إلى النيجر المجاورة خلال أيام دون تقييم حالتهم بصورة فردية أو اتباع الإجراءات القانونية.[1] وتم طرد من ضمن هذه المجموعة ما لا يقل عن سبعة من طالبي اللجوء المسجلين من مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تمت حالات الطرد هذه عقب وقوع صدامات في مدينة الجزائر العاصمة بين الأهالي والمهاجرين من دول جنوب الصحراء الكبرى.

[1] منظمة العفو الدولية، *حالة حقوق الإنسان في العالم 17/2016* (Index: POL 10/4800/2017)

↑ أطفال صغار من النيجر تم نقلهم قسراً إلى النيجر © فرانشيسكو بيليتا

ارتفاع حاد في حالات الطرد الجماعي

بينما كان عدد حالات الطرد من الجزائر إلى النيجر يرتفع كل عام بعد 2014 (من 1,345 في 2014 إلى أكثر من 9,000 في 2016) فإن عمليات الطرد الجماعي لمواطني النيجر، وغيرهم من مواطني دول جنوب الصحراء، وصلت إلى مستوى جديد وغير مسبوق خلال صيف 2017 وما بعد ذلك.

فمنذ أوت/آب 2017، شنت قوات الأمن حملة قمعية تمييزية على المواطنين الأجانب، جمعت خلالها أكثر من 34,550 مهاجرا من عدد من دول جنوب الصحراء الأفريقية، وقامت بطردهم عبر إجراءات معجلة إلى جارتيها النيجر ومالي، دون استيفاء أي إجراءات واجبة.[2] وشمل هؤلاء المطرودون مهاجرين من ذوي الأوضاع غير المقننة، ولكن أيضا مهاجرين آخرين يحملون تأشيرات أو أوراقا قنصلية صالحة. وفي الفترة نفسها، تأكدت منظمة العفو الدولية من أن السلطات قامت أيضا بتوقيف عدة مئات من طالبي اللجوء واللاجئين. وقد أفرج عن بعض هؤلاء بعد تدخل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى السلطات الجزائرية، بينما تمكن آخرون من الفرار بعد توقيفهم واعتقالهم. إلا أن العشرات من طالبي اللجوء واللاجئين المسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين بالجزائر تم طردهم إلى النيجر ومالي دون تقييم أوضاعهم بصورة فردية أو إتاحة الفرصة لهم للطعن في الطرد.

وأدى حجم الحملة القمعية الواسعة على مواطني دول جنوب الصحراء إلى ارتفاع عدد المهاجرين الذين طلبوا الدعم من منظمة الهجرة الدولية "لإعادتهم طوعا" إلى بلدانهم الأصلية، بينما اختار آخرون المغامرة بالعبور الخطير إلى الحدود المغربية، وهي الحدود المغلقة والمحصنة رسميا من

[2] منظمة العفو الدولية، الجزائر: *استهداف نمطي عنصري جماعي لترحيل أكثر من 2,000 من المهاجرين القادمين من دول جنوب الصحراء* (بيان صحفي، 23 أكتوبر 2017)

كلا الجانبين. أما الذين تمكنوا من تدبير المال من مواردهم الخاصة فقد حجزوا رحلات للعودة إلى مواطنهم الأصلية.

رد الحكومة

جرح بسكين تعرض له أ. خلال شجار مع جيرانه الجزائريين © بشير

بالتوازي مع ذلك، باتت مسألة وضع المهاجرين في الجزائر موضع جدل سياسي شديد في البلاد. فمن ناحية، أعلن الوزير الأول عبد المجيد تبون – الذي عيّن بعد الانتخابات التشريعية في ماي/أيار 2017 – عن التزامه بمنح المهاجرين من دول جنوب الصحراء الاستقبال اللائق، وإصدار بطاقات إقامة للاجئين الموجودين بالجزائر من أجل الاعتراف بحقهم في العمل.[3]

كما أقر وزير الداخلية نور الدين بدوي علنا بأن الجزائر تحتاج إلى العمال الأجانب ضمن القوى العاملة، وخصوصا في مجال البناء، وأعلن عن مشروع لتنظيم أوضاع العمال المهاجرين غير المسجلين.[4]

ولكن من ناحية أخرى، أشار أحمد أويحيى مدير ديوان الرئيس في جويليه/تموز 2017 إلى المهاجرين بوصفهم أحد منابع الجريمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات.[5] واشتد الخطاب المعادي للمهاجرين من دول جنوب الصحراء بعد تولي أحمد أويحيى منصب الوزير الأول في أوت/آب 2017 خلفا لعبد المجيد تبون.

وبينما أدت الرواية الشرسة التي تستخدمها السلطات إلى تشجيع التعليقات التي تنم عن كراهية الأجانب عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تلوم المهاجرين على نشر فيروس نقص المناعة البشرية واختطاف وظائف الجزائريين، فقد كانت الحملة القمعية في الوقت نفسه سببا في إلهام عدة مبادرات للدعم والتضامن مع أبناء دول جنوب الصحراء الكبرى. فأطلقت منظمات المجتمع المدني الجزائري في ماي/أيار 2018 مناشدة بعنوان "كلنا مهاجرين"، حظيت بالدعم من طرف أكثر من 80 منظمة من منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية.[6]

---

[3] Le Quotidien d'Oran, *Tebboune : La présence des migrants subsahariens en Algérie sera réglementée*, 27 June 2017, www.lequotidien- oran.com/index.php?news=5246277 (بالفرنسية).

[4] Huffpost Maghreb, *Un fichier national recensant les ressortissants africains en Algérie en cours de préparation*, 19 June 2017, www.huffpostmaghreb.com/2017/06/20/ressortissants-africains_n_17216582.html (بالفرنسية).

[5] TSA Algérie, *Ouyahia: L'immigration africaine est "source de crime, de drogue et de plusieurs autres fléaux"*, 9 July 2017, www.tsa-algerie.com/ouyahia-limmigration-africaine-est-source-de-crime-de-droque-et-de-plusieurs-autres-fleaux/ (بالفرنسية).

[6] Avaaz, *Le gouvernement algérien : Halte aux expulsions massives*, 18 May 2018, www.secure.avaaz.org/fr/petition/Le_Gouvernement_Algerien_Halte_aux_expulsions_massives/ (بالفرنسية).

القوانين المتعلقة باعتقال المهاجرين والطرد واللاجئين

تجريم الهجرة غير النظامية

وفقا للقانون رقم 08-11 الممضي في 25 جوان/حزيران 2008 والمتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر، وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، يعتبَر الدخول والإقامة والخروج على نحو غير نظامي جرائم جنائية يعاقَب عليها بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات. إلا أن سياسة منظمة العفو الدولية تعارض تجريم الهجرة غير النظامية (أي دخول بلد ما والإقامة فيه والخروج منه على نحو غير نظامي)، على أساس أن حالات الدخول، والإقامة والخروج على نحو غير نظامي ينبغي أن تُعامل على أنها جرائم إدارية.

اعتقال المهاجرين

في ظل القانون الدولي، لكي لا يكون الاعتقال تعسفيا، يجب أن ينص عليه القانون، ويجب أن يكون ضروريا في الظروف المعينة لذلك، ومتناسبا مع الهدف المشروع المقصود منه. وينبغي استخدام الاعتقال المتعلق بالهجرة دائما كملاذ أخير ولأقصر مدة ممكنة، ويجب أن يستند على تقييم الحالات بصورة فردية. كما يجب إشعار الأفراد المتأثرين به بأسباب اعتقالهم والسماح لهم بالطعن في قانونية الاعتقال. ولا يجب أبدا اعتقال اللاجئين المعترف بهم لأي غرض متعلق بالهجرة. ولا يجب إخضاع أي منهم، بصورة فردية أو جماعية، للتوقيف أو الاعتقال التعسفي.

الطرد غير القانوني

يسمح القانون الجزائري، رقم 08-11 الممضي في 25 يونيو 2008، للسلطات بطرد المواطنين الأجانب الذين دخلوا الجزائر، أو أقاموا فيها بصورة غير نظامية، بمن فيهم أصحاب التأشيرات المنتهية. إلا أن هذا القانون نفسه يشترط على السلطات ضرورة إشعار الفرد الصادر بحقه أمر الطرد من قبل وزارة الداخلية. وتبعا للاتهامات الموجهة للفرد، يُمنَح الفرد ما بين 48 ساعة و15 يوما لمغادرة البلاد، ومدة أقصاها خمسة أيام للطعن في قرار الطرد أمام القاضي الاستعجالي بالمحكمة الإدارية، الذي يجوز له أن يحكم خلال الأيام العشرين التالية بشأن قرار الطرد. ويؤدي تقديم طلب الطعن إلى تعليق الطرد. وللمواطنين الأجانب الصادر بحقهم أمر الطرد الاتصال بممثليهم القنصليين في الجزائر والاتصال بمحام ومترجم فوري. وتعتبر حالات الطرد التي تخالف هذه الإجراءات غير قانونية في ظل القانون الجزائري والقانون الدولي.

الطرد الجماعي وفق إجراءات موجزة

نظراً لأنه يحق لأي أجنبي أن يكون أمر الطرد الصادر بحقه قرارا فرديا، فإن حالات الطرد الجماعي (أي حالات الطرد دون استيفاء الإجراءات اللازمة ودون اعتبار للظروف الفردية) تعد محظورة في ظل القانون العرفي الدولي. كما أن حالات الطرد الجماعي تحول دون التعرف على نحو سليم على الأفراد الذين يحق لهم الحصول على الحماية الدولية، ومن بينهم اللاجئون. حيث أن هذه الحالات تمثل خرقا لكل من القانون رقم 08-11 الممضي في 2008، والتزامات الجزائر الدولية، ومن بينها الاتفاقية الخاصة بالعمال المهاجرين والمادة 12 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (بانجول)، اللذيْن صادقت عليهما الجزائر. كما أن هناك حظرا عاما لعمليات الطرد

الجماعي ينبع من الضمانات الإجرائية ضد حالات الطرد التعسفي، مثل الضمانات الواردة في المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتعد حالات الطرد الجماعي محظورة بالنسبة لجميع المواطنين الأجانب، بصرف النظر عن وضعهم، بما في ذلك المهاجرون بصفة غير نظامية.

عدم الإرجاع القسري

"الإرجاع القسري" هو نقل الفرد بالقوة إلى مكان يكون فيه معرضا لخطر حقيقي يتمثل في الاضطهاد وغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وجدير بالذكر أن مبدأ "عدم الإرجاع القسري" يحظر حالات النقل هذه، ويعد هذا المبدأ الحجر الأساس لقانون اللجوء الدولي، وهو منصوص عليه في المادة 33 من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، وفي المادة 2-3 من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا. كما أن هذا المبدأ ينطبق على جميع الأفراد، وليس فقط على اللاجئين، حيث إن قانون حقوق الإنسان الدولي لا يسمح بنقل أحد حيث يكون معرضا لخطر حقيقي في صورة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وينبغي فحص مزاعم أي شخص يُعبِر عن مثل هذه المخاوف عن طريق إجراءات وافية وعادلة بينما لا يزال هذا الشخص موجودا في البلد.

حالات التوقيف التعسفي.

↑ شاب غيني تم اعتقاله في الجزائر العاصمة وطرده إلى النيجر في قافلة تضم أكثر من 800 شخص. وهو يظهر في الصورة آثاراً للإصابات الناجمة عن اعتقاله التعسفي في الجزائر. © صامويل غراتاكاب

منذ شهر أوت/آب 2017، قامت الشرطة الجزائرية وقوات الدرك الوطني– وهي قوة عمومية ذات طابع عسكري تابعة لوزارة الدفاع – بمداهمات واسعة النطاق شملت الشوارع ومنازل اللاجئين وأماكن عملهم، وخاصة مواقع البناء، فجمعت خلالها المهاجرين من مجموعة من دول جنوب الصحراء، وعلى رأسها النيجر، ولكن أيضا مالي وساحل العاج وغينيا كوناكري وغينيا بيساو والكاميرون ونيجيريا وبنين وبوركينا فاسو وغامبيا وليبيريا والسنغال.

واعتقلت السلطات عشرات الآلاف من الأشخاص في موجات توقيف جماعية في ضواحي مدينة الجزائر العاصمة والعديد من المدن الأخرى مثل البليدة، وبجاية، وتمنراست، وتيزي وزو، وسطيف، وتيبازة، ومستغانم، وأدرار، وبشار، وبرج باجي مختار، ووهران، وذلك حسب منظمات المجتمع المدني المحلية والمحامين. وفي بعض الحالات، استخدمت السلطات العصي، وقامت بركل المهاجرين أثناء توقيفهم.

وقال بعض المهاجرين الذين تم توقيفهم لمنظمة العفو الدولية إن قوات الأمن لجأت إلى التصنيف العنصري عند توقيفهم، حيث اعتمدت على لون البشرة أو الموطن الأصلي المفترض كأساس للتوقيف، وفي كثير من الحالات تم ذلك دون محاولة التأكد مما إذا كان المهاجرون لديهم الأوراق اللازمة للإقامة في البلاد. وعقب شن هذه الحملة القمعية، أجرت منظمة العفو الدولية أكثر من خمسين مقابلة مع مواطني بلدان جنوب الصحراء ممن تعرضوا للتوقيف والترحيل، وذلك خلال بعثة لتقصي الحقائق إلى النيجر في ديسمبر/كانون الأول 2017 وعبر الهاتف. وقال عشرات من المهاجرين الذين تحدثوا إلى باحثي منظمة العفو الدولية إنه لم يكن هناك أي تقييم على أساس فردي لحالاتهم، وإنه لم يتم إشعارهم بأسباب اعتقالهم. وفي حالات كثيرة، أنكرت كذلك السلطات حقهم في الاستعانة بالمساعدة القنصلية.

وكان بعض من تم توقيفهم وترحيلهم من المهاجرين غير الموثقين، بينما كان آخرون يحملون تأشيرات أو بطاقات إقامة صالحة.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2017، اعتقلت قوات الأمن أيضا مئات اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في الجزائر، وطردت إلى النيجر طالب لجوء واحد على الأقل من مالي. ومنذ جانفي/كانون الثاني 2018، تم طرد العشرات من اللاجئين وطالبي اللجوء إلى النيجر ومالي. وطبقا للمنظمات المحلية، فقد شهد شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2018 ارتفاعا في أعداد الموقوفين من طالبي اللجوء واللاجئين.

وفي مدينة وهران الواقعة غربي الجزائر، قامت السلطات من مارس/آذار إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2018 بعمليات تفتيش من منزل إلى منزل في منتصف الليل في بعض الأحياء التي يعيش فيها المهاجرون، فقامت بتوقيفهم وإجبارهم على ترك كافة ممتلكاتهم وراءهم. وفي بعض الحالات، أدت هذه المداهمات إلى الفصل بين أفراد الأسرة. فمثلا في أثناء تفتيش أحد المنازل يوم 8 نوفمبر/تشرين الثاني، قامت السلطات بتوقيف مواطن كاميروني وعزله عن زوجته وابنه البالغ من العمر ثلاثة أشهر ونقله إلى تمنراست. وقد تمكن هذا المواطن من الفرار قبل ترحيله، وفي يونيو/حزيران، قدمت الأسرة طلبا إلى "برنامج العودة الطوعية" التابع لمنظمة الهجرة الدولية في الجزائر، لكن السلطات رفضت التحقق من الوثائق ذات الصلة عند التوقيف.

الاعتقال

أخبر العشرات من المهاجرين واللاجئين، الذين تعرضوا للتوقيف، منظمة العفو الدولية أن السلطات لم تقدم لهم قرارا مكتوبا أو إشعارا شفاهيا عند اعتقالهم يبين أسباب الاعتقال، ولم تسمح لهم بالاتصال بمحام، ولم تمنحهم الفرصة للطعن في طردهم. وجدير بالذكر أن الاعتقال دون مبرر مشروع أو بدون استيفاء الإجراءات القانونية يعتبر اعتقالا تعسفيا.

↑ امرأة شابة وأطفال من النيجر محتجزين في مخيم زرالدة، الجزائر العاصمة © لويزا عامي/Liberté

وقد دأبت قوات الأمن على احتجاز المهاجرين واللاجئين الموقوفين في مدينة الجزائر في مخيم زرالدة، وهو منشأة كانت تستخدم فيما سبق للمخيمات السياحية، ويديرها الهلال الأحمر الجزائري، وتم تحويلها إلى معتقل غير رسمي للمهاجرين قبل ترحيلهم القسري إلى أقصى الجنوب. كما اقتيد المهاجرون واللاجئون الذين تم توقيفهم في وهران إلى منشأة بئر الجير التي تقع على بعد كيلومترات قليلة شرقي وهران ويديرها الهلال الأحمر الجزائري، وتقوم على حراستها قوات الدرك الوطني. والمعروف أن السلطات كانت عادة تحتجز المهاجرين – الأطفال والنساء والرجال معا – لمدة تتراوح بين يوم وثلاثة أيام في المخيم قبل ترحيلهم، وتجعلهم ينامون على الأرض، وتقدم لهم كميات غير كافية من الطعام والماء.

وقد تم منع المحامين والمنظمات الدولية من الوصول إلى تلك المراكز خلال عمليات التوقيف الجماعية منذ أوت/آب 2017.

حالات الطرد الجماعي إلى النيجر وفق إجراءات موجزة

بعد فترة وجيزة تراوحت بين يوم وثلاثة أيام رهن الاعتقال، أجبرت السلطات أعدادا كبيرة من المهاجرين وعشرات من اللاجئين على ركوب حافلات نقلتهم مسافة تفوق 2000 كيلومتر إلى تمنراست جنوبي الجزائر دون توفير ما يكفي من الماء أو الطعام. وفي بعض الحالات، احتجزت السلطات المهاجرين لمدد مطولة وصلت إلى بضعة أشهر. وقال ما لا يقل عن عشرة من المهاجرين الذين أجرت منظمة العفو الدولية معهم مقابلات إنهم تعرضوا للضرب من قبل السلطات خلال عملية النقل.

وفي تمنراست اعتقلت السلطات المهاجرين واللاجئين عند معبر تديره قوات الدرك الوطني، حيث لا يسمح لأحد بالمغادرة. وقال بعض المهاجرين الذين تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية إن السلطات نقلتهم من تمنراست خلال ساعات، بينما ظل آخرون محتجزين لعدة أيام. وقالوا للمنظمة إن السلطات أركبتهم بالقوة في شاحنات كبيرة مفتوحة ونقلتهم جنوبا باتجاه الحدود.

وقامت قوات الأمن الجزائرية بنقل **مواطني النيجر** إلى السمكة شمالي النيجر، حيث نقلتهم سلطات النيجر بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية إلى أغاديس لتصنيفهم وإرجاعهم إلى مناطقهم الأصلية. ومنذ أوت/آب 2017، تعرض ما لا يقل عن 19,500 مواطن من النيجر و750 من مواطني دول أخرى من دول جنوب الصحراء الذين تم شحنهم في نفس الشاحنات مع مواطني النيجر إلى الطرد وفق إجراءات موجزةإلى النيجر عن طريق قوافل منظمة. وتضمنت هذه الأعداد أطفالا، وأطفالا غير مصحوبين بذويهم. وتم إجراء عمليات الطرد تلك دون أي تقييم للمخاطر بصورة فردية ودون استيفاء الإجراءات الواجب اتباعها.

بالتوازي مع ذلك، قامت السلطات بنقل **المواطنين من غير مواطني النيجر** بالقوة من تمنراست إلى منطقة صحراوية نائية على بعد 15 كيلومترا من الحدود مع النيجر، في قرية عين قزام الواقعة جنوبي الجزائر. وفي العشرات من الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، أجبرت السلطات الجزائرية المهاجرين واللاجئين على عبور الحدود تحت تهديد السلاح والسير لمدة أكثر من ست ساعات عبر الصحراء للوصول إلى السمكة، وهي أول قرية على جانب النيجر، على بعد 26 كيلومترا جنوب عين قزام. وبعد شهر أوت/آب 2017، أجرت السلطات الجزائرية عمليات طرد غير قانونية وفق إجراءات موجزةلما لا يقل عن 14,100 مهاجر، من بينهم أطفال ونساء حوامل وطالبو لجوء ولاجئون من جنسيات متعددة، دون مراعاة للأخطار المحتملة على حياتهم وأمنهم.

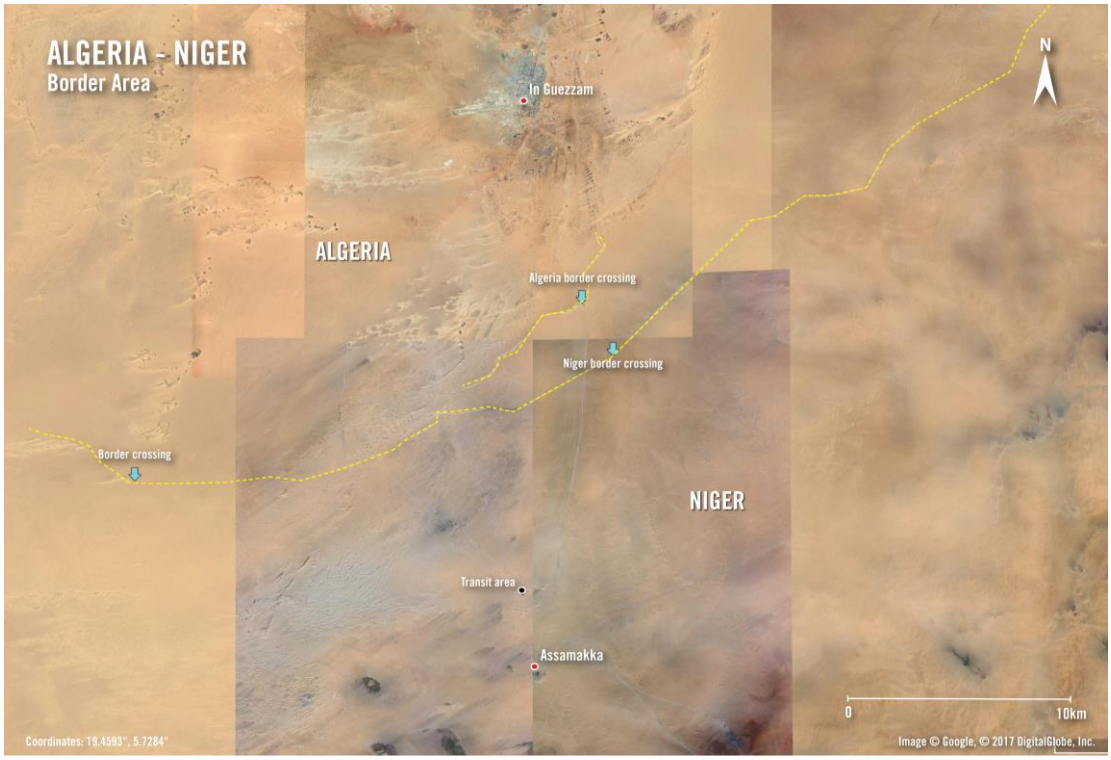

↑ تقع مدينة السمكة على بعد ما يقارب 26 كيلومتراً جنوب مدينة عين قزام. توجد منطقة عبور فيها حافلات وشاحنات على بعد ثلاثة كيلومترات شمال مدينة السمكة. تمر طريق معبدة جنوبا من عين قزام إلى المعبر الحدودي الجزائري حيث تصبح الطريق رملية. ويمتد جدار حدودي طويل، مشار إليه أعلاه بخطوط صفراء، عبر المنطقة الصحراوية مع تواجد نقطتين رئيسيتين للعبور التي يمكن للعربات المرور منها.

وفي جانفي/كانون الثاني وفيفري/شباط 2018، في أعقاب موجات الطرد الجماعي، قال وزير داخلية النيجر محمد بازوم إن النيجر مفتوحة لاستقبال مواطني النيجر غير المسجلين الذين كانوا يقيمون في الجزائر، لكنه في الوقت نفسه انتقد الجزائر علنا لقيامها بترحيل عدد كبير من مواطني دول ثالثة إلى النيجر.[7]

وردا على لجنة العمال المهاجرين التابعة للأمم المتحدة في أفريل/نيسان 2018، قالت السلطات الجزائرية إنها أعادت نحو 27,000 مهاجر من دول جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى لبلادهم في السنوات الخمس الأخيرة، وخاصة النساء والأطفال المنخرطين في أعمال التسول والدعارة.[8] وذهبت إلى القول بأن هذه الحالات ليست حالات طرد جماعي، ولكنها عمليات إرجاع طوعية أجرتها السلطات الجزائرية بناء على طلب دول الأصل التي ينتمون إليها وبمساعدة وكالات الأمم المتحدة، في سياق اتفاقيات التعاون الثنائي، والالتزام بمبدأ الكرامة الإنسانية، واستيفاء الإجراءات الواجبة.

وعلى الرغم من تصريحات المسؤولين الحكوميين، فإن الأدلة المستمدة من حالات الطرد تقوض من مصداقية دعاوى السلطات، وعلى وجه التحديد:

- طرد الأفراد "بالجملة" دون تحديد أوضاعهم الفردية لكل حالة على حدة، وبصرف النظر عن أوضاعهم المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك العمال المهاجرون على نحو نظامي أو غير نظامي، واللاجئون وطالبو اللجوء من دول جنوب الصحراء الأفريقية وأفراد أسرهم إلى

[7] حساب تويتر وزير الداخلية النيجيري محمد بازوم، *Nous sommes prêts à accueillir tous les Nigériens que les Algériens ne souhaiteraient plus voir sur le territoire, par contre, nous avons dit aux autorités algériennes de cesser de nous envoyer des jeunes.”*, 21 February 2018, www.twitter.com/mohamedbazoum/status/966381042478276608 (بالفرنسية).

[8] الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة للجنة المعنية بالعمال المهاجرين، INT/CMW/STA/DZA/30862.

النيجر. وقد أجريت عمليات الطرد هذه عبر إجراءات معجلة ودون اتباع الإجراءات القانونية، مما يعد خرقا للقانون الوطني الجزائري والتزامات الجزائر الدولية. فعمليات الطرد الجماعي محظورة في ظل القانون العرفي الدولي. والجزائر طرف في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي تحظر عمليات الطرد الجماعي للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم بصرف النظر عن أوضاعهم، وتنص على ضرورة فحص كل حالة من حالات الطرد بصورة منفردة.[9] كما أن الطرد الجماعي لغير مواطني البلد محظور بموجب المادة 12 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (بانجول) الذي صادقت عليه الجزائر؛

- مخالفة السلطات للنصوص القانونية الحالية والضمانات الإجرائية المنصوص عليها في اتفاقية العمال المهاجرين والقوانين الوطنية المتعلقة بالطرد، بما في ذلك غياب أي إشعار رسمي بقرار الطرد، وإمكانية الاتصال بالمحامين، والحق الساري في الطعن الذي من شأنه تعليق القرار والإشراف على قانونية الإجراء، ورفض السماح للأشخاص المعنيين بالاستعانة بالمساعدة القنصلية. وكثيرا ما تم ترك المهاجرين من دول جنوب الصحراء الأفريقية من غير مواطني النيجر في مناطق صحراوية على الحدود بين الجزائر والنيجر، وأجبروا على عبور الحدود سيرا على الأقدام. وقد قامت منظمة العفو الدولية بمراجعة صور ملتقطة بالأقمار الاصطناعية للحدود، ومقاطع مصورة نقلها المهاجرون توثق العبور، وتؤكد على آليات الطرد المذكورة. وجدير بالذكر أن درجة الحرارة في منطقة الحدود الصحراوية يمكن أن تصل إلى 45 درجة، مما يعرض هؤلاء الناس للجفاف.

↑ أغاديس، النيجر. مخيم استقبال للمواطنين النيجيريين الذين طردتهم الجزائر © منظمة العفو الدولية

[9] الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، UN Doc. A/RES/45/158.

وقد فوضت حكومة النيجر منظمة الهجرة الدولية في الاضطلاع بمسؤولية مساعدة مواطني الدول الثالثة من دول جنوب الصحراء الأفريقية المطرودين من الجزائر، إذا قامو بالتسجيل للإعادة "طوعا" إلى بلدانهم الأصلية.[10] وقد زار المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين النيجر في أكتوبر/تشرين الأول 2018، وخلص إلى أن "طوعية هذه العودة أمر مطروح للتساؤل عندما لا يتوفر لهؤلاء الأشخاص المهاجرين أي مساعدة أو بديل عن العودة".[11]

حالات الطرد الجماعي إلى مالي وفق إجراءات موجزة

بين أوت/آب 2017 ونوفمبر/تشرين الثاني 2018، أجرت السلطات أيضا عمليات طرد جماعية تعسفية لما لا يقل عن 3,100 من مواطني دول جنوب الصحراء الأفريقية، من بينهم طالبو لجوء، إلى منطقة خارجة عن سلطة القانون تقع على الحدود مع مالي، وذلك طبقا لما أفادت به منظمة الهجرة الدولية وجمعية "دار المهاجرين"، وهي منظمة مقرها مدينة غاو في مالي.[12] وكان هؤلاء قد تم توقيفهم خلال موجات عديدة من التوقيف في مدن جزائرية مختلفة، مثل تلمسان، ومغنية، ووهران، وغرداية، وتم تجميعهم في معتقل في الهواء الطلق في رقان في المنطقة الجنوبية بالجزائر. وطبقا لما جاء على لسان المهاجرين، فقد قامت قوات الأمن، بعد فترة قصيرة من اعتقالهم، بإركابهم قسرا في حافلات حملتهم إلى برج باجي مختار، وهي آخر مدينة جزائرية قبل الحدود مع مالي، ثم أجبرت المهاجرين واللاجئين من دول جنوب الصحراء تحت تهديد السلاح على السير مدة ست ساعات عبر الصحراء وصولا إلى مدينة الخليل في مالي على بعد 18 كيلومتر.

ولم تتمكن المنظمات الإنسانية سواء الدولية أو المحلية من الوصول إلى المنطقة الحدودية الخليل نظرا لتزايد انعدام الأمن في شمالي مالي، حسبما أكد تقرير أمين عام الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2017.[13] ولم يكن أمام المطرودين خيار سوى دفع المال لأصحاب الشاحنات الخاصة لنقلهم إلى غاو على بعد 800 كيلومتر. وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع عشرة أشخاص كانت السلطات الجزائرية قد تركتهم في برج باجي مختار فيما بين نوفمبر/تشرين الثاني وأفريل/نيسان 2018، والذين أفادوا بأنهم تعرضوا للضرب والسرقة من جانب جماعات مسلحة متشددة تسيطر على المنطقة.

وتعد حالات الطرد الجماعي إلى شمال مالي خرقا للقانون الجزائري والمعايير الدولية، فضلا عن كونها انتهاكا لمبدأ "عدم الإرجاع القسري" حيث يكون المهاجرون معرضين بشكل خاص لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

---

[10] IOM, *IOM Niger's Voluntary Return Assistance of Migrants Eclipses 2017 totals*, 27 July 2018, www.iom.int/news/iom-nigers-voluntary-return-assistance-migrants-eclipses-2017-totals(بالانجليزية).

[11] OHCHR, *End of mission statement of the UN Special Rapporteur on the human rights of migrants, Felipe González Morales, on his visit to Niger*, 8 October 2018, www.shar.es/aaZ6At(بالانجليزية).

[12] IOM, *UN Migration Agency in Mali Assists Over 1,100 Sub-Saharan Migrants at Algerian Border*, 8 May 2018, www.iom.int/news/un-migration-agency-mali-assists-over-1100-sub-saharan-migrants-algerian-border(بالانجليزية).

[13] مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي، UN Doc. S/2017/811.

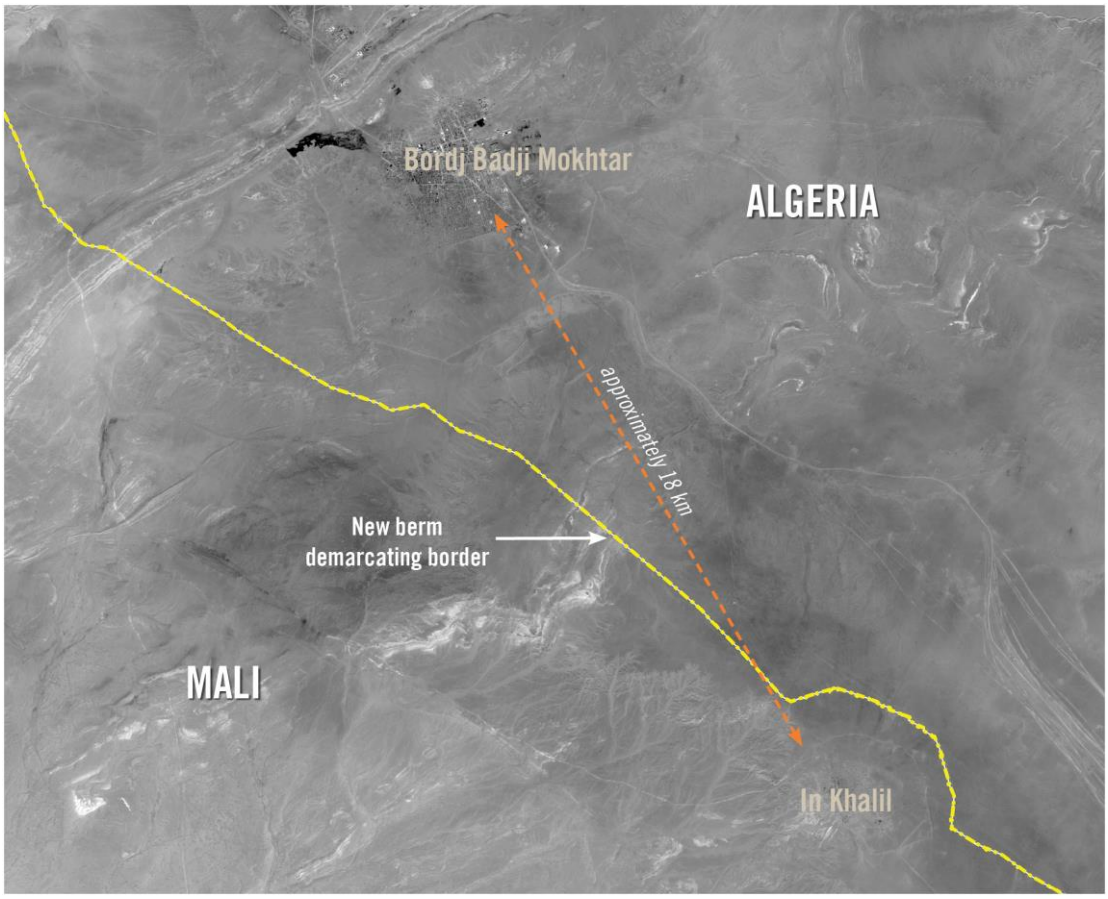

↑ المنطقة الحدودية بين الجزائر ومالي أين يتم التخلي على المهاجرين من جنوب الصحراء وإجبارهم على المشي. وتشير الخطوط المنقطة إلى الجدران المحيطة. المشهد قاحل مع وجود نقطة عبور حدودية صغيرة والوحيدة المحتملة *© Copernicus Sentinel data (2108)/ESA* .

التوصيات

خضعت معاملة الجزائر للمهاجرين واللاجئين لفحص وثيق ودقيق من جانب الأجهزة الدولية لحقوق الإنسان.

ففي أثناء المراجعة الدورية الثانية لأوضاع الجزائر في إطار اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد اسرهم، أعلنت اللجنة التابعة للأمم المتحدة أن الجزائر خالفت مجموعة من مواد الاتفاقية وأعربت عن قلقها بشأن حالات التوقيف والطرد الجماعي التي نفذت "بقدر كبير من الشراسة".[14] كما طرحت اللجنة بواعث القلق المتعلقة بالاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر مع جيرانها الجنوبيين، والتي استغلت كذريعة لطرد المهاجرين الآتين من أي دولة أخرى.

وقد حثت لجنة العمال المهاجرين التابعة للأمم المتحدة الجزائر على ما يلي:[15]

- الكف فورا عن ممارسة التوقيف الجماعي والتعسفي وعمليات طرد المهاجرين وطالبي اللجوء وفق إجراءات موجزة في ظروف مهينة ولاإنسانية؛

[14] OHCHR, *Committee on Migrant Workers examines Algeria's report*, 11 April 2018, www.shar.es/aaZ6xd (بالانجليزية).
[15] الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم: الجزائر، UN Doc. CMW/C/DZA/CO/2.

- تعديل قوانينها التي تحكم إجراءات الطرد/الترحيل؛ بحيث تحظر الطرد الجماعي حظرا صريحا؛

- احترام الحق في طلب اللجوء والتمتع به، واحترام مبدأ "عدم الإرجاع القسري"، وتحقيقا لهذه الغاية الامتناع عن رد المهاجرين من على حدودها أو إعادتهم بالقوة إلى حيث يكونون معرضين لخطر الاضطهاد أو التعذيب أو غير ذلك من صنوف المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

وبالإضافة إلى ذلك، حثت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التي استعرضت سجل الجزائر في مجال الحقوق المدنية والسياسية في جويليه/تموز 2018، السلطات على اعتماد قانون بشأن اللجوء يتوافق مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيره من المعايير الدولية.[16]

وقد نشر المقرر الخاص المعني بحقوق المهاجرين بيانا في أكتوبر/تشرين الأول 2018 عقب زيارته إلى النيجر، دعا فيه السلطات الجزائرية إلى الإيقاف الفوري لعمليات الطرد الجماعي غير القانونية إلى النيجر للأشخاص المهاجرين.[17]

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات الجزائرية إلى القيام بما يلي:

1. إيقاف ممارسة عمليات التوقيف الجماعي والتعسفي والطرد وفق إجراءات موجزة من الجزائر إلى النيجر ومالي دون اتباع الإجراءات السليمة مع المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين؛

2. ضمان التنفيذ الفعال للضمانات الإجرائية في حالات الطرد، بما في ذلك الحق في الطعن الذي من شأنه تعليق القرار المطعون فيه، وتعديل القانون رقم 08-11 الممضي في 25 جوان/حزيران 2008 بحيث يشتمل على حظر صريح لحالات الطرد الجماعي؛

3. تعديل القانون رقم 08-11 الممضي في 25 جوان/حزيران 2008 والقانون رقم 09-01 الممضي في 25 فبراير/شباط 2009 من أجل إلغاء تجريم الدخول والإقامة والخروج بصورة غير نظامية، وضمان معاملة هذه التصرفات كجرائم إدارية لا جنائية؛

4. ضمان الحماية الدولية لطالبي اللجوء واللاجئين الذين تعترف بهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بقصد اعتماد قانون وطني تنفيذا لمعاهدة 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها الاختياري لعام 1967، إلى جانب القوانين والمعايير الدولية الأخرى لحماية الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية؛ وأخيرا

5. ضمان حصول المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين على فرصة الانتصاف الفعال، بما في ذلك إمكانية الوصول للعدالة والحصول على التعويضات في حالة التوقيف والاعتقال والطرد غير القانونيين.

---

[16] الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان: الجزائر، UN Doc. CCPR/C/DZA/CO/4.

[17] OHCHR, *End of mission statement of the UN Special Rapporteur on the human rights of migrants, Felipe González Morales, on his visit to Niger*, 8 October 2018, www.shar.es/aaZ6At (بالانجليزية).

مسلسل الأحداث

من سنة 2000

- الجزائر تتحول إلى دولة عبور أو وجهة نهائية للكثير من مواطني دول جنوب الصحراء الأفريقية.

2008

- الجزائر تعتمد القانون رقم 08-11 الممضي في 2008 الذي يحكم شروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، والذي يتعامل مع الهجرة غير النظامية على أنها جريمة جنائية يُعاقَب عليها بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات، وينص على وضع إجراءات قانونية لطرد المهاجرين من البلاد.

- السلطات تبدأ بصورة منتظمة في إجراء عمليات طرد للمهاجرين غير المسجلين في البلاد من خلال معبر تين زاوتين على الحدود بين الجزائر ومالي.

2012

- السلطات الجزائرية تتوقف عن إجراء الطرد إلى مالي، بعد تفجر الحرب في شمالي مالي، ويتم إغلاق الحدود بين الجزائر ومالي بصورة رسمية.

2014

- جوان/حزيران 2014: ارتفاع معدل الهجرة الدائرية من النيجر إلى الجزائر، خاصة النساء والأطفال من منطقة زيندر الذين يتجهون لممارسة أعمال التسول في المدن. وتزعم سلطات كل من الجزائر والنيجر أن هذا التدفق تديره شبكات للجريمة المنظمة.

- ديسمبر/كانون الأول 2014: النيجر تتفق مع الجزائر على إعادة مواطني النيجر غير المسجلين في الجزائر إلى بلادهم.

- السلطات الجزائرية تبدأ في طرد مواطني النيجر على نحو جماعي إلى النيجر. وبحلول نهاية عام 2014 يتم طرد 1345 من رعايا النيجر إلى بلادهم عن طريق خمسة قوافل.

2015

- بحلول نهاية العام يتم طرد ما لا يقل عن 5986 شخصا من مواطني النيجر إلى بلادهم عن طريق 20 قافلة.

2016

- بحلول نهاية العام يتم طرد ما لا يقل عن 9290 شخصا من رعايا النيجر إلى بلادهم من خلال 20 قافلة.

- ديسمبر/كانون الأول 2016: تقوم السلطات الجزائرية بتوقيف أكثر من 1,500 من المهاجرين من مجموعة من دول جنوب الصحراء الأفريقية، وترحيل ما لا يقل عن عدة مئات إلى النيجر دون إجراءات قانونية، ومنهم سبعة على الأقل من طالبي اللجوء من جمهورية الكونغو الديمقراطية المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

2017

- جوان/حزيران 2017: يقر وزير الداخلية نور الدين بدوي علنا بحاجة الجزائر إلى العمال الأجانب، وخصوصا في مواقع البناء، ويعلن عن مشروع يهدف إلى تسوية أوضاع العمال المهاجرين في الجزائر.

- أوت/آب 2017: تعيين أحمد أويحيى وزيرًا أولًا، خلفا لعبد المجيد تبون.

- السلطات الجزائرية تشرع في شن حملة قمعية شرسة على مواطني دول جنوب الصحراء الأفريقية في الجزائر، بصرف النظر عن وضعهم فيها. وشهدت الكثير من المدن الجزائرية موجات دورية من التوقيف، تتبعها عمليات ترحيل جماعي ممنهج إلى مدينة تمنراست في الجنوب ثم الطرد إلى إحدى الجارتين، النيجر أو مالي.

- بحلول نهاية العام:

  - طرد ما لا يقل عن 6,679 من مواطني النيجر و110 من مواطني دول ثالثة عن طريق 14 قافلة إلى النيجر.

  - ترك ما لا يقل عن 1817 من المهاجرين من دول غرب ووسط أفريقيا جنوب الصحراء، و704 من مواطني النيجر على الحدود وإرغامهم على العبور إلى النيجر.

  - ترك ما لا يقل عن 100 من المهاجرين من دول غرب ووسط أفريقيا جنوب الصحراء على الحدود وإرغامهم على العبور إلى مالي.

2018

- بحلول نهاية العام:

  - طرد ما لا يقل عن 12,913 من مواطني النيجر، و649 من مواطني دول ثالثة عن طريق قوافل إلى النيجر، مع ارتفاع حاد بشكل خاص في مارس/آذار وأفريل/نيسان 2018.

  - ترك ما لا يقل عن 11,238 من المهاجرين من دول غرب ووسط أفريقيا جنوب الصحراء، و386 من مواطني النيجر على الحدود وإرغامهم على العبور إلى النيجر.

  - ترك ما لا يقل عن 3,000 من المهاجرين من دول غرب ووسط أفريقيا جنوب الصحراء على الحدود وإرغامهم على العبور إلى مالي، مع ارتفاع حاد بشكل خاص في مايو/أيار 2018.

منظمة العفو الدولية

حركة عالمية لحقوق الإنسان.

عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org
mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

مُجبرون على الرحيل

قصص الظلم ضد المهاجرين في الجزائر

على مدى العقدين الماضيين، باتت الجزائر بلد عبور أو وجهة نهائية لكثير من المهاجرين من غرب ووسط أفريقيا الذين يبحثون عن فرص عمل أفضل في قطاعات مختلفة، ولا سيما البناء والزراعة. وعلى الرغم من وجود أعداد كبيرة من العمّال المهاجرين في البلاد، فإن الجزائر تفتقر هي الأخرى إلى الأطر القانونية لحماية العمال المهاجرين، إذ إن القانون الجزائري يعامل الهجرة غير الشرعية على أنها جرم جنائي يعاقب مرتكبوه بالسجن لما يصل إلى خمس سنوات.

وقد بلغت حالات القبض القسري والطرد الجماعي في الجزائر للمهاجرين القادمين من دول جنوب الصحراء أوجها. وهي بالتالي تنافي تصديقها للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ولاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين.

عرض مهاجرون من جنوب الصحراء قصصهم على منظمة العفو الدولية. وتبرز تجاربهم الظلم الذين يتعرضون إليه عندما يواجهون عمليات طرد بالقوة بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، وضرورة أن توقف السلطات الجزائرية عمليات الطرد الجماعي التعسفي للنيجر ومالي. كما تدعو منظمة العفو الدولية السلطات إلى أن تمنح حماية دولية للاجئين، وأن تسن قانوناً بشأن اللجوء.

رقم الوثيقة: MDE 28/9512/2018
ديسمبر 2018
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية